



Distr.  
GENERAL

A/36/490

15 September 1981

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/  
SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون  
البنء ٨٨ من جدول الأعمال المؤقت \*

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

مذكرة شفوية مؤرخة في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١  
وموجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة  
لكوبا لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة ، بوصفها رئيس حركة عدم الانحياز ، تحياتها الى الأمين العام للأمم المتحدة ، وتتشرف بأن تطلب اليه تعميم الوثيقة الختامية المرفقة ، التي اعتمدتها اجتماع الخبراء\* العالي المستوى للبلدان فير المناحازة وغيرها من البلدان النامية المعنيين بدور المرأة في التنمية ، المنعقد نسي هافانا في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١ ، كوثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة تحت البنء ٨٨ من جدول الأعمال المؤقت .

• A/36/150

\*

81-23236

••/••

المرفق

اجتماع الخبراء العالمي المستوى للبلدان غير  
المنحازة وغيرها من البلدان النامية المعنيين  
بدور المرأة في عملية التنمية

هافانا ، ٢٥ - ٢٧ أيار/مايو (١٩٨١)

جدول الأعمال

- ١ - الافتتاح
- ٢ - انتخاب الرئيسة ونائبات الرئيسة والمقررة
- ٣ - إقرار جدول الأعمال
- ٤ - مناقشة برنامج العمل وإقراره
- ٥ - إقرار الوثيقة الختامية

اجتماع الخبراء العالى المستوى للبلدان في-  
المنحازة و غيرها من البلدان النامية المعنيين  
بدور المرأة في عملية التنمية

٢٥ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١ ، افانا

التقرير الختامي

١- انعقد اجتماع الخبراء العالى المستوى للبلدان النامية فير المنحازة و غيرها من البلدان النامية المعنيين بدور المرأة في عملية التنمية بهافانا في جمهورية كوبا ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١ . وحضر الاجتماع البلدان التالية من أعضاء حردة عدم الانحياز و غيرها من البلدان النامية المهتمة بالأمر : اثيوبيا ، أفغانستان ، أنغولا ، أوغندا ، باكستان ، بنما ، بيرو ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوى ، السنغال ، سوابو ، العراق ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فييت نام ، كوبا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية الكونغو الشعبية ، الكويت ، طلي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، منظمة التحرير الفلسطينية ، موزانبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، يوفوسلافيا .

وحضرت البلدان والمنظمات الآتية بصفة مراقبين : الأرجنتين ، المكسيك ، المؤتمر القومي الافريقي .

كما حضر ممثلون من الأمم المتحدة ومن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٢- ولاحظ الاجتماع مع الارتياح أن عدة وفود يرأسها مسؤولون حكوميون على مستوى عال ، ورئاسات من المنظمات النسائية ، واعتبر هذا دليلا على الاهتمام الذى توليه الحركة لدور المرأة في عملية التنمية .

٣- وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع ، وجهت الرفيقة فيلما اسبين فيلوييس ، عضو مجلس الدولة بجمهورية كوبا ، ورئيسة اتحاد النساء الكوبيات ، كلمة وزع نصها بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الاجتماع .

٤- وانتخب الاجتماع السيدة فيلما اسبين فيلوييس رئيسة بالتزكية ؛ والسيدة أولفا س . ليما من أنغولا ، والسيدة روز فرانسيس روفومهي من فاهون ، والسيدة افتخار أيوب من العراق ، والسيدة ميلا ديورد بيتش من يوفوسلافيا ، نائبات للرئيسة ؛ والسيدة ماجدة انريديس دايبخاس من نيكاراغوا مقررة .

- ٥ - ووافق الاجتماع على انشاء لجنة صياغة تكون عضويتها مفتوحة لجميع البلدان الحاضرة، وانتخبت السيدة نيرمالا هوش، من الهند لرئاستها .
- ٦ - وقدمت الرئيسة مشروع جدول الأعمال ومشروع برنامج العمل الى المندوبين . وتمت الموافقة على الوثيقتين مع بعض التعديلات ، وهما مرفقتان بهذا التقرير .
- ٧ - واتفق المشاركون ، في جلسة الافتتاح ، على بحث الرسالة التالية الى المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، المنعقد في باريس :

” السيد سليم أحمد سليم

رئيس المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا

مقر اليونسكو

باريس ، فرنسا

” ان المشاركين في المؤتمر المعني بدور المرأة في عملية التنمية ، المنعقد في هافانا في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ أيار/مايو ،

” ان يضعون في اعتبارهم الحالة السائدة في الجنوب الافريقي وخاصة في اقليم ناميبيا المحتل بصورة غير شرعية ، حيث يخضع الشعب - وبخاصة النساء - للقمع من جانب أقسى نظام عرفته البشرية ، وهو نظام بريتوريا العنصري ،

” وان يضعون في اعتبارهم أن أى برنامج عمل يسمى الى ادماج المرأة في عملية التنمية لا يمكن تنفيذه الا اذا تمكنت الشعوب من أن تختار لنفسها طريق التنمية الذي تراه أفضل ،

” وان يضعون في اعتبارهم أن تنفيذ قرار الأمم المتحدة ٤٣٥ يعتبر أكثر الطرق فعالية لحل مسألة ناميبيا ،

” يؤيدون بلا شرط جميع المقررات التي يعتمدها المؤتمر المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا كوسيلة من وسائل ممارسة الضغط على نظام الأقلية العنصري بريتوريا ، الذي يرفض قبول قرارات المجتمع الدولي بشأن مسألة ناميبيا والاعتراف بأن سواهو هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ،

” ويسربون من جديد عن تضامنهم مع شعوب الجنوب الافريقي الذين يكافحون من أجل التحرر الدامل .”

- ٨ - وفي الجلسة ذاتها ، التزم الاجتماع بدقة صمت تكريما لخايمييه رولدوس رئيس جمهورية اكوادور الراحل وزوجته والمسؤولين الحكوميين الآخرين .

- ٩ - ونظر في جدول الأعمال في مناقشة مفتوحة ، أعرب فيها ٣٤ وفدا وممثلو الأمم المتحدة عن آرائهم فيما يتعلق بدور المرأة في عملية التنمية في بلادهم وفي الحياة الدولية ، والحاجة الى اعتماد برنامج عمل يحكم التعاون بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية المهمة بالأمر . وذكر أن برنامج العمل هذا ينبغي أن يكون أساسا سليما لتنفيذ التدابير الملموسة بهذا الشأن .
- ١٠ - وقرر الاجتماع اعتماد ما يلي :

### برنامج عمل

#### بشأن دور المرأة في عملية التنمية في البلدان النامية المنحازة وغيرها من البلدان النامية المهمة بالأمر

##### مقدمة

- ١ - ان الخبراء العالي المستوى ،
- ( أ ) ' ١ ' ان يشيرون الى التوصية المقدمة من مؤتمر القمة الخامس المنعقد بكولومبو عام ١٩٧٦ ؛
- ' ٢ ' وتنفيذا للولاية الممنوحة من مؤتمر بلدان عدم الانحياز المعني بدور المرأة في عملية التنمية ، المنعقد ببغداد في الفترة من ٦ الى ١٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ؛
- ' ٣ ' وان يشيرون أيضا الى التوصيات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن مؤتمر بغداد والتي أكدها من جديد مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد بهافانا في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ؛
- ( ب ) بالنظر الى برنامج عمل النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، الذي اعتمد في كوبنهاغن في تموز/يوليه ١٩٨٠ وصدقت عليه الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وإلى الاسهام القيم الذي قامت به حركة بلدان عدم الانحياز في هذا المجال ،

( ج ) وان يشيرون الى أن وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المجتمعون بنيودلهي في الفترة من ٩ الى ١٢ شباط/فبراير ( ١٩٨٠ ) ، قد اعتبروا أن هذا الاجتماع للخبراء العالي المستوى يمكن أن يسهم بصورة بناءة في تنفيذ الولاية الممنوحة من مؤتمر بغداد وفي تنفيذ توصياته ،

### يعلنون

٢ - أن هناك ضرورة لتنفيذ خطة العمل العالمية التي اعتمدت في مكسيكو ( ١٩٧٥ ) وبرنامج العمل الذي اعتمد في بغداد ( ١٩٧٩ ) وفي كوينهاغن ( ١٩٨٠ ) تنفيذاً كاملاً ، واتخاذ تدابير تكميلية على الصعيد القومي والاقليمي ودون الاقليمي والدولي ، تدمج الاستراتيجيات القائمة ، والتدابير المقررة في الخطط و/أو البرامج الانمائية القومية ، وفي برامج التعاون فيما بين البلدان النامية ، بغية تحقيق اهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ؛

٣ - ان مساواة المرأة ، وادماجها في عملية التنمية ، وتحسين حالتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية ، جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة ، التي تتطلب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس العدالة ، والمساواة في السيادة ، والتكافل ، والمصالح المتبادلة ، والتعاون بين جميع الدول ؛ وتتطلب أيضا تغييرا في العلاقات الدولية السائدة ، وهي علاقات بالغة الظلم ، وقيام الظروف المواتية للسلم والأمن الدوليين . ولذلك يمكن تأكيد أن مفهوم المساواة وثيق الصلة بمفهوم التنمية ، وهذا بدوره متصل بمفهوم السلم ؛

٤ - ان الأزمة القائمة في النظام الاقتصادي العالمي لا تزال تعكس سوء التوافق الكامل في البناء الاقتصادي ، واختلال التوازن الأساسي في الاقتصاد العالمي ، وعدم الانصاف المتواصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ؛

٥ - ان المجتمعين يساورهم قلق بالغ نظرا لأن المسائل المعقدة المتصلة بمركز المرأة في العالم المعاصر ، وحل تلك المسائل ، أمر وثيق الصلة بعدم احراز تقدم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . فقد وصل الأمر الى حالة يستحيل معها التقدم نحو بدء جولة جديدة من المفاوضات العالمية ، نتيجة للموقف السلبي الذي اتخذته أقلية صغيرة من البلدان الصناعية ؛ وقد أتى ذلك بأثر عكسي على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الدولي ولذلك يحتاج الأمر الى تفهم أوسع وتقدم أعمق لملاءمة التكافل العالمي الحقيقي وأهميته وما يترتب عليه من آثار ، وهو التكافل الذي ينبغي أن يقوم على مبادئ التعايش السلمي الفعال ، على النحو الذي نادى به بقوة بلدان عدم الانحياز ؛

٦ - ان عدم التقدم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد يتطلب ايلاء اهتمام أكبر للجهود الجماعية لبلدان عدم الانحياز وفيها من البلدان النامية وتعاونها في تطبيق سياسة الاستقلال الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ، وهي عنصر هام في الكفاح من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

٧ - ان هذا يعني مضاعفة التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز وفيها من البلدان النامية في جميع الميادين وذلك لدعم وحدتها وتضامنها وقدرتها على المساومة مع البلدان المتقدمة النمو ، كما يعني البحث عن استراتيجيات مناسبة للتنمية القومية باستخدام جميع الموارد البشرية من الرجال والنساء على حد سواء ؛

٨ - أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم بدون تنمية أو تنمية بدون سلم ؛ أي أن الكفاح من أجل السلم كفاح من أجل التنمية أيضا ، الأمر الذي يقتضي ذلك مكافحة جميع أشكال عدم المساواة في العالم الناجمة عن الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية ( بما في ذلك الصهيونية ) والتمييز العنصري وجميع أشكال العدوان والاحتلال والسيطرة والتدخل والمهيمنة الخارجية ، والناجمة كذلك عن نظام اقتصادي دولي جائر الى أقصى حد .

٩ - ويكرر اجتماع الخبراء العالي المستوى تأكيد قلقه العميق لتردى الحالة الدولية نتيجة للأزمة التي تمر بها عملية الانفراج . فقد ترتب على تصعيد سباق التسلح الجنوني وانتشار مواقع العدوان والتوتر ظهور الحرب الباردة من جديد ، الأمر الذي يعرض للخطر بقاء البشرية نفسه . ان الدفاع عن السلم هو المهمة الرئيسية لجميع الشعوب . وهو ينطوي على مكافحة الامبريالية ، والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية وجميع أشكال العدوان والاحتلال والسيطرة والتدخل والمهيمنة الأجنبية ، وسياسات الدول الكبرى وسياسة التكتل وهو ينطوي أيضا على رفض جميع اشكال الاخضاع والتبعية والتدخل والتدخل وجميع الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية في العلاقات الدولية ، سواء تم ذلك كله بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما ينطوي على التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل او التداخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول . ويتطلب الكفاح التاريخي من أجل التنمية - وبالتالي تحسين ظروف المرأة - ايجاد مناخ سلم . وكرر الاجتماع الاعراب عن تضامنه الكامل مع الكفاح الذي تخوضه من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال للبلدان والشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي ، وعن دعمه لهذا الكفاح . وتشمل المشاركة النشيطة للمرأة في هذا الكفاح عاملا حاسما لتعزيز السلم والأمن الدوليين .

١٠ - والاجتماع ، ان يساوره بالغ القلق لحالة المرأة في الجنوب الافريقي ، التي تمنعها من تكريس نفسها على نحو كامل لمشاكل التنمية الغارات المستمرة ضد بلدانها ، من جهة والاحتلال فير الشرعي لبلدانها وسياسة الفصل العنصرى من جهة أخرى ، يقرر الاستمرار في منح عناية خاصة للحالة الخطيرة للمرأة والطفل نتيجة لسياسات الصداق والفصل العنصرى التي ينتهجها نظام بريتوريا العنصرى .

١١ - وفي هذا السياق ، يكرر الاجتماع تأكيد أن استمرار الاحتلال فير الشرعي لناميبيا من جانب نظام بريتوريا انتهاك لمبادئ الميثاق ومقاصده ، ولمقررات الأمم المتحدة وقراراتها ، وقرارات منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ، وأنه يهدف الى الابقاء على جو من الأمن وعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي .

١٢ - ويكرر اجتماع الخبراء أيضا تأكيد دعمه لدول المواجهة وتضامنه معها ، ولا سيما جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية اللتين يشن ضد هما نظام جنوب افريقيا العنصرى عمليات الاستفزاز والعدوان المسلح .

١٣ - ويوجه الاجتماع نداء لتقديم مزيد من المعونة بجميع الاشكال لمنظمة سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى ، ولحركات التحرير في جنوب افريقيا ، ويشجج بمناورات بعض الدول الغربية - وبوجه خاص الولايات المتحدة الامريكىة - الرامية الى تأجيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨ .

١٤ - واجتماع الخبراء ، ان يساوره القلق لتفاقم خطورة الحالة في الصحراء الغربية ، يعرب عن تضامنه مع الكفاح الذى تخوضه المرأة الصحراوية من أجل استقلال بلادها وعن تأييده لهذا الكفاح .

١٥ - ويدعو الاجتماع الاطراف المعنية مباشرة الى الشروع في مفاوضات لتمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حقه في تقرير المصير الحر والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومقررات حركة بلدان عدم الانحياز .

١٦ - ويشير الاجتماع الى أن المؤتمر الوزارى المعقود في نيودلهي قد صرح بأن السلم العادل في المنطقة لا يمكن اقامته الا على أساس انسحاب اسرائيل الكامل وقيام المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى لكل حقوقه الوطنية فير القابلة للتصرف ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطينى ، وأن أى عمل متعارض مع ذلك يكون لافيا وباطلا . وأعلن الوزراء أن اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ليس لها أى شرعية قانونية لتحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ . وقد نددوا أيضا بكل مبادرة تقوم على أساس تلك الاتفاقات .



١٧ — وشجب الخبراء اسرائيل بشدة لمواصلتها سياسة العدوان والتوسع والاحقاق وانشاء المستوطنات ، وتماديها في هذه السياسة . وشجبوا أيضا حرب الابداء المتصاعدة التي تشنها اسرائيل في لبنان ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وكرروا تأكيد تأييدهم الكامل لوحدة تراب لبنان وشعبه ، واستقلاله وسيادته ، وأدانوا التهديدات الموجهة الى سوريا . وشجب الخبراء أيضا موقف الدول — ولا سيما الولايات المتحدة — التي تقدم المصونة والاسلحة الى اسرائيل ، لا اعتقادهم بأن الغرض الحقيقي من مدا اسرائيل بكميات هائلة من الاسلحة هو تدعيم هذا البلد بوصفه قاعدة للاستعمار والعنصرية في العالم الثالث .

١٨ — ويكرر الاجتماع تأكيد التزام بلدان عدم الانحياز بالتضامن مع المرأة الفلسطينية ، بصورة ملموسة وبمختلف الطرق ، ومنها برامج التنمية السياسية والثقافية والاعلامية ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، بغية دعم كفاحها ضد الاحتلال .

١٩ — وبالإشارة الى الأسف العميق الذي أعرب عنه الاجتماع الوزاري المعقود في نيودلهي ازاء استمرار الحرب العراقية الايرانية ، ذكر الخبراء أن جميع المنازعات أو المطالبات التي قد تقوم بين الدول يجب أن تسوى بالطرق السلمية لكي تسود العلاقات السلمية بين الدول الاعضاء .

٢٠ — وأعرب الخبراء عن قلقهم ازاء التوترات المتزايدة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي نتيجة لضغوط امبريالية الولايات المتحدة وأعمالها العدائية ، التي تهدد السلم والأمن في المنطقة . وتشمل هذه الضغوط والاعمال العدائية تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لسلفادور ؛ وموقفها وأعمالها العدوانية ضد كرامة وسيادة شعبي نيكاراغوا وفرينادا ؛ وابقاءها على الحصار المضروب حول كوبا واحتلالها فير الشرعي لقاعدة فوانتانامو ؛ والابقاء على حالة شعب بويرتوريكو التي تتنافى والقرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار . وأيدوا بشدة حق جميع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي في تحديد نظمها الخاصة في ظل السلم والامن .

٢١ — وكرر الخبراء العالو المستوى تأكيد ضرورة أن يذافح الرجل والمرأة لمساعدة البلدان النامية في التقدم على طريق النمو . ويجب ألا يكون هذا النمو اقتصاديا فحسب ، بل اجتماعيا كذلك . فالامر لا ينحصر في مجرد تحقيق نمو اقتصادي ، إذ أن هذا النمو لن يسمح ، بحد ذاته ، بتحقيق التنمية الشاملة . ولن يتسنى تحقيق التنمية — وبالتالي السلم — بدون سياسة انمائية مناسبة يكون الانسان محورها . وإذا لم توضع سياسة مناسبة في هذا الصدد ، فان تحقيق التنمية — وبالتالي السلم — سيكون مستحيلا ؛

٢٢ — ان المكونات الاساسية الدنيا لهذه التنمية الاجتماعية — الاقتصادية الشاملة — هي الحصول على العمل والخدمات الصحية والتعليم ، التي اتخذت منها مواضيع فرعية في المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، وهي جوانب أساسية للنهوض بالمرأة . وتمثل مشاركة الرجل والمرأة مشاركة فعلية في العمالة والمساعدة الطبية والتعليم أحد أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد ؛

٢٣- ان تنفيذ سياسة انمائية يكون الانسان فيها هو المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها يقتضي وجود ارادة سياسية تدون تعبيراً ديمقراطياً عن مصالح الشعوب ، بغية القضاء على جميع أشكال الاستغلال والتمييز ضد المرأة ، بما في ذلك جميع أشكال التمييز العنصري .

#### ويوصون

٢٤- برنامج العمل التالي المتعلق بدور المرأة في عملية التنمية في اطار برنامج العمل الاقتصادي ، الذي سيسهم في تحقيق التحرير الدامل للمرأة من السيطرة والتعبية وعدم المساواة على الصعيد السياسي والاجتماعي ، وفي تمكينها من الحصول على كرامة بشرية حقيقية ومن العيش حياة مستقلة وخالقة :

أولاً - الأولويات والاستراتيجيات والتدابير

١ - ينبغي أن تشمل السياسات الانمائية القومية الا دماج الكامل للمرأة في عملية التنمية بوصفها جزءاً من التقدم الاجتماعي والاقتصادي العام، ان هذه المشاركة تمثل مؤشراً لا يمكن انكار أهميته لتحديد مدى تقدم عملية التنمية هذه، تحديداً كاملاً. وينبغي بالتالي أن تشمل هذه السياسات :

( أ ) ' ١ ' انشاء وتعزيز آليات حكومية تقوم بمهام هيئة منسقة لزيادة مشاركة المرأة في البرامج الانمائية ووصولها اليها ؛

' ٢ ' اعتماد سياسات انمائية متكاملة تكفل تساوى الفرص والحقوق القانونية والتعليمية والمهنية والاجتماعية للمرأة، لتمكينها من النهوض بدورها المتعدد الجوانب ؛

' ٣ ' تدابير وخدمات للدعم، مثل خدمات رعاية الطفل المدعومة من الدولة، لتمكين المرأة من المشاركة في جميع الأنشطة بالتساوى مع الرجل، ولزيادة استفادتها من الفرص المتاحة قانونياً لها ؛

( ب ) تحليل تأثير التدابير الانمائية على دور المجموعات المختلفة من النساء، بغية منع أى آثار عكسية، واتخاذ تدابير لمساعدة المرأة في التكيف مع الحالات والفرص المتغيرة دون تحمل أضرار لا مبرر لها ؛

( ج ) تشجيع ودعم المنظمات النسائية على مستوى القاعدة ؛

( د ) تعيين العوامل التي تحد من وصول المرأة الى الهياكل الأساسية الريفية ووسائل الانتاج المتاحة لها، ومساعدة المرأة على الانتفاع بها، وذلك بازالة الحواجز الاجتماعية والثقافية وتشجيع المنظمات النسائية القاعدية فسي المناطق الريفية .

٢ - ان التعديل الصحيح للهياكل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية عنصر أساسي لضمان التنمية الشاملة والمتكاملة، الأمر الذي سيسمح، الى جانب التدابير المحددة الرامية الى القضاء على التمييز ضد المرأة وتشويه دورها الحقيقي، بتمكين المرأة من الاندماج على نحو كامل في المجتمع .

٣ - ينبغي أن تضع الاستراتيجيات القومية في الاعتبار تأثير العوامل الدولية على بلوغ الأهداف القومية فيما يتعلق بدمج المرأة في عملية التنمية - وبصورة أساسية تأثير الأوضاع التي تواجهها المرأة التي تعيش في ظروف محففة للغاية والمرأة التي لا تزال تكافح من أجل التحرير الوطني (ولاسيما المرأة في جنوب افريقيا والمرأة الفلسطينية) - وذلك بتقديم مساعدة قانونية خاصة للمرأة النامية والمرأة في جنوب افريقيا التي تعيش تحت نظام الفصل العنصرى وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الاخرى ؛ وشجب الحالة التي تعيش فيها ؛ والمساعدة في توفير الدفاع القانوني عنها . وينبغي ايلاء عناية ماثلة للنساء الأخريات اللائي انتهك حقهن في تقرير المصير وللنساء اللاجئات والمشرديات في جميع أنحاء العالم .

٤ - ولتحقيق هذه الأهداف المتمثلة في ادماج المرأة واشراكها على نحو كامل في عملية التنمية، أوصى بأن تعتمد الحكومات والمنظمات القومية والمنظمات غير الحكومية الأولويات التالية:

( أ ) تقديم الدعم التقني والمالي الضروري لتنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام؛ وبرنامج عمل مؤتمر بغداد؛ وبرنامج العمل الاقليمية؛

( ب ) اتخاذ تدابير لا يحد سبل قومية فعالة لادماج المرأة في التنمية واجراء تحليل يتيح تفهم العوامل التي تعيق هذه السبل ويبين كيفية تحقيق الادمج؛

( ج ) واعتماد التدابير الضرورية لمراجعة واصلاح التشريع الوطني ككل، اذ اقتضى الأمر لضمان المساواة القانونية بين الرجل والمرأة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مع ايلاء اهتمام خاص للحقوق المدنية والأسرية والعمالية والجزائية؛ والعمل على تحقيق الدعم الواسع لمدونة الأسرة وتوفير معايير ثابتة وقائمة على المساواة للعلاقات الاسرية حيثما لا توجد مثل هذه المدونة؛ والاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للأومة؛ وضمان أن تكون للمرأة في الريف الحقوق نفسها التي للرجل فيما يتعلق بملكية الأرض واستثمارها؛ وتوفير التدابير والآليات التي تضمن تزويد المرأة بالمعلومات والمساعدة في جميع الامور القانونية والتشريعية التي تعنيها؛

( د ) والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى الاتفاقيات الدولية الاخرى المعقودة في الأمم المتحدة فيما يتصل بحقوق المرأة

( هـ ) وتوجيه اهتمام خاص الى ادماج المرأة في جميع مجالات الأنشطة القومية وخاصة في قطاعات العمل غير التقليدية؛ والسن المستمر والتنفيذ الفعال لقوانين تنس على المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة عند تساوي العمل في جميع القطاعات الانتاجية، وتحسين ظروف العمل للمرأة والحماية الموفرة لها في أثناء تأدية الوظيفة، عن طريق:

١ - وضع استراتيجيات لزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل؛ وايلاء اهتمام خاص لتمييز الظروف التي توفر وظائف للنساء اللواتي يضلن بعد وورب الأسرة؛

٢ - تطوير وتنفيذ برامج تدريب في القطاعات والمجالات التي لم تعمل فيها المرأة تقليديا، وذلك كي تستطيع المرأة العاملة أن تتلقى تدريبا تقنيا وتزيد مشاركتها في عملية صنع القرار في التنمية، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تقليل الهجرة من الريف الى المناطق الحضرية؛

٣ ' وتوفير التدريب على تقنيات العمل الزراعي المناسبة للنساء في المناطق الريفية ، وتعليمهن لاعدادهن للمشاركة في التنمية المتكاملة للمجتمع المحلي ، وضمان أن يكون للمرأة في المناطق الريفية الحقوق نفسها والفرس نفسها التي للرجل ، وتحقيق تكافؤا مكانية الوصول الى جميع أشكال التنمية ؛

( و ) وضمان حق المرأة في التعليم بتأمين المساواة في الالتحاق بجميع أنواع المدارس على مستويي التعليم الابتدائي والثانوي ؛ واعتماد برامج واسعة النطاق ودينامية لتعليم القراءة والكتابة وتعليم البنات ، مع ايلاء اهتمام خاص للنساء في المناطق الريفية والأحياء الهامشية وسائر البيئات المتضررة ؛ وتشجيع التعليم المختلط ؛ وتنفيذ سياسة للتدريب المهني ؛ واتخاذ تدابير فعالة لتخفيض معدل ترك الدراسة بين البنات والفتيات وخاصة اللواتي ينتمين الى المجموعات الاجتماعية آتفة الذكر ، وذلك عن طريق :

١ ' توفير الموارد المطلوبة لتحقيق ذلك ، بما فيه مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في نظام التعليم ؛

٢ ' وتنظيم وتشغيل برامج مرنة للتعليم الرسمي وغير الرسمي توفر للنساء فرصا للتدريب وتحسين الذات بغية ادخالهن فيما بعد في قوة العمل أو في برامج تعليمية اخرى ؛

( ز ) وضمان وتأمين المساواة في الحصول على الخدمات الصحية ، وخاصة للنساء في أكثر قطاعات السكان تضررا ، لسد حاجاتهن الأساسية وتحسين الخدمات التي تقدم لهن قبل الولادة وبعدها وأثناءها وفي مجال تنظيم الأسرة ، وذلك وفقا لسياسة البلد الديموغرافية وظروفه فيما يتعلق بالتغذية والمياه والصحة .

١ ' تشجيع تدريب النساء للعمل في مجال الصحة ، وخاصة في المناطق الريفية أو مستوطنات المهاجرين ، بغية ضمان اتساع انتشار المعرفة بالتقنيات الأساسية للصحة العامة والتغذية ؛

( ح ) وتشجيع وتعزيز انشاء وتنفيذ هيكل أساسي فعال لتقديم الخدمات للنساء وعائلاتهن ، بما فيه دور الحضانة بأنواعها ومراكز الرعاية النهارية للأطفال النساء العاملات ؛

( ط ) وتشجيع ونشر الصورة الصحيحة عن المرأة والدور الذي يجب أن تلعبه في جميع مجالات التنمية القومية وفي تشجيع الثقافة والقيم القومية ؛

( ي ) وايلاء الاهتمام الخاص وتقديم المساعدة المادية والحماية للنساء والأطفال في البلدان المحاربة ؛

- (ك) وإيلاء اهتمام خاص لتحسين النظم القومية للمعلومات والاحصاء حتى يمكن تقييم مشاركة المرأة على جميع المستويات وفي جميع قطاعات نظام التخطيط (ولذلك، فإن من الضروري ضرورة مطلقة الاستمرار في تفصيل البيانات حسب الجنس)، وتوفير أحدث وأكمل المعلومات عن المرأة حسب الطلب للأمم المتحدة؛
- (ل) ودعم عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وإقامة روابط فعالة معه؛
- (م) وتشجيع عرض المشاريع والبرامج على صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة وفيه من الصناديق داخل منظومة الأمم المتحدة، واستخدام هذه الموارد في تشجيع اتخاذ تدابير لتحسين حالة المرأة؛
- (ن) وتشجيع تنمية وعمل المنظمات النسائية القومية بوصفها إحدى الأدوات المهمة لتشجيع مشاركة المرأة في التنمية القومية.

ثانياً - التعاون الاقليمي والدولي بين نساء بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية.

١- نظراً لأن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، فإن اجتمع الخبراء يوصي بما يلي:

١- ادخال الجانب المتعلق بدور المرأة في التنمية في جميع أنواع التعاون التي تشملها خطة العمل الاقتصادية لحركة عدم الانحياز، ومراعاة جميع المجموعات والبلدان القائمة بالتنسيق لما لأنشطتها وبرامجها الحالية والمستقبلية من أشر على الأهداف المتعلقة بتعزيز دور المرأة في التنمية. وبعد هذا التوجه الأساسي، يوصي اجتمع الخبراء بأن تدرج المسائل المتعلقة بالمرأة في جداول أعمال جميع الاجتماعات القادمة لبلدان عدم الانحياز، وخاصة في مجالات التصنيع؛ والأغذية والزراعة؛ والتنمية العلمية - التكنولوجية؛ والشركات عبر الوطنية والاستثمارات الخاصة الأجنبية؛ والصحة؛ ونظام البحث والمعلومات الذي يتضمنه برنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي، الذي اعتمده مؤتمر القمة السادس في هافانا، مع الاحاطة علماً، بوجه خاص، بمؤتمر التعاون الاقتصادي للبلدان النامية المعقود في كراكاس.

٢- وأن يشير اجتمع الخبراء الى قرارات الاجتماعين الوزاريين في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، يدعو نظام البحث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز الى الاستمرار في دراسته عن ادماج المرأة في التنمية، والى تسمية واحدة أو أكثر من المؤسسات أو المنظمات المشتغلة بالابحاث

في البلدان النامية للقيام بجميع بيانات أساسية واجراء دراسات عن مناطق معينة تدور حول أثر مشاريع أو برامج التنمية على المرأة ، والتدابير القانونية والادارية التي اتخذتها مختلف الحكومات بغية النهوض بالمرأة ومساعدتها على التقدم . وينبغي أيضا أن يدرس نظام البحث والمعلومات جدوى تطوير البحث والتدريب في البلدان النامية بغية تشجيع دور المرأة فسي التنمية .

٣- ويدعو اجتماع الخبراء بلدان عدم الانحياز الى تقديم مساعدة خاصة الى المرأة في الجنوب الافريقي - توجهه في جنوب افريقيا عن طريق حركات التحرير وفي ناميبيا من خلال المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي في كفاحه لنيل الحرية وممارسة تقرير المصير - والى المرأة الفلسطينية توجهه عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كفاحه لتحرير نفسه من جميع أشكال القهر ولتحقيق تقرير المصير .

( أ ) ضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل كوينهاغن بشأن تقديم المساعدة الخاصة الى المرأة في جنوب افريقيا والمرأة الفلسطينية .

( ب ) ضمان النظر ، حيشما أمكن ، في الحاجات الخاصة للمرأة في جنوب افريقيا والمرأة الفلسطينية في برامج جميع بلدان عدم الانحياز ، خاصة في مجالات التربية والصحة والمساعدة القانونية .

( ج ) القيام ببرامج خاصة لدعم المرأة في جنوب افريقيا والمرأة الفلسطينية في كفاحها من أجل نوال الاعتراف بحقوقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

( د ) اتخاذ تدابير لتنفيذ مختلف القرارات المتصلة بالموضوع التي اعتمدها الأمم المتحدة وبلدان عدم الانحياز بشأن قطع جميع أنواع العلاقات مع النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل .

٤- وان يلاحظ اجتماع الخبراء مع التقدير ما تضطلع به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أنشطة هامة متصلة بدور المرأة في التنمية ، يكرر تأكيد الحاجة الى التنسيق الفعال لمواقف بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ازاء هذه الأنشطة بتأمين التنفيذ المتناسك للاستنتاجات ذات الصلة التي خلصت اليها مؤتمرات رؤساء دول وأحكومات بلدان عدم الانحياز .

٥- وانه لأمر في منتهى الأهمية أن تقوم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، في تعاونها ، بوضع منهجية لقياس الادماج الكامل للمرأة في التنمية ، حتى يمكن ادماج المرأة في جميع مشاريع التنمية ووضع مؤشرات تظهر وضعها في المجتمع .

وفي هذا الصدد من الضروري القيام بما يلي :

١- مقارنة وتحليل الدراسات المتعلقة بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها المرأة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بغية

وضع أساليب منهجية لادماج جميع المسائل المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات المشمولة بأنشطة التنسيق المضطلع بها في داخل حركة عدم الانحياز ؛

- ٢٠٢ ' واستحداث مؤشرات محددة للتخطيط والبرمجة والتقييم ؛
- ٢٠٣ ' وجمع المعلومات عن النهج الابداعية ، بالاستناد الى بيانات تشمل جميع جوانب التنمية الانسانية الكاملة ؛
- ٢٠٤ ' ووضع مبادئ توجيهية لتحسين اشترك المرأة في عمليات التنمية ، بما في ذلك تقييم الخبرات الماضية من حيث آثارها على وضع المرأة . . . وخصوصا على تقييم اثر المشاريع والأنشطة الانمائية الجديدة على المرأة ؛
- ٢٠٥ ' والاضطلاع بدراسات بحثية مشتركة لتحديد آثار التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على أحوال المرأة ؛
- ٢٠٦ ' واتخاذ اجراءات لتعزيز عمليات تبادل الخبرات فيما بين بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بتأثير كل العوامل ذات الصلة على وضع المرأة ؛
- ٢٠٧ ' وزيادة الوعي بقيمة التعاون والسلم الدوليين بالنسبة للتنمية والتقدم الانسانيين ، وتدريب الأطفال والشباب على اكتساب القدرة على تناول الأمور من منظور دولي وتفهم قيمة التعاون والسلم الدوليين ؛
- ٢٠٨ ' وتكليف نظام البحث والمعلومات ؛ والمؤسسات الأخرى ذات الصلة التابعة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، ومؤسسات التخطيط والبحث والاحصاء القومية باعداد المذكور أعلاه .

٦- ومراعاة للتوصيات ذات الصلة الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في عام ١٩٧٧ ، ومؤتمر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المعني بدور المرأة في التنمية المعقود في بغداد في عام ١٩٧٩ ، ومؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود بين في كولومبو في عام ١٩٧٦ وفي هافانا في عام ١٩٧٩ ، ونظرا للأنشطة التي يضطلع بها مركز ليوبليانا الدولي للشركات العامة في البلدان النامية في جمع البيانات ، واجراء التحليلات ، ودراسة القضايا المتعلقة بالمرأة باعتبارها من عوامل التنمية - مساهما بذلك في توفير خلفية مهنية للأنشطة المشتركة في هذا الميدان ، وخصوصا في قطاع المؤسسات العامة - فان البلدان النامية مدعوة الى استخدام وتعزيز مؤسساتهم المشتركة هذه كأداة للاضطلاع بأنشطة منطوية على فائدة مشتركة في هذا المجال ، وفقا لما ينص عليه برنامج العمل هذا .

٧- وينبغي تعزيز التعاون وعمليات تبادل الخبرات بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمرأة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، بما في ذلك التعاون وعمليات تبادل الخبرات التي تقوم بها المنظمات النسائية في هذه البلدان ، وذلك عن طريق ما يلي :



- ( أ ) عقد حلقات تدريبية عديدة ( حلقات دراسية ، وحلقات مائدة مستديرة ، واجتماعات خبراء ، واجتماعات مخصصة لموضوعات رئيسية عامة للمنسقين في مختلف مجالات التعاون المدرجة في برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز ، جنبا الى جنب وبالتعاون الوثيق مع منسقي دور المرأة في التنمية ) للخبراء وغيرهم من الموظفين ذوي المهارات ، برعاية بلدان منفردة أو مجموعات بلدان أو مناطق أو مؤسسات بحث وتخطيط وما الى ذلك
- ١ ' درجة وطبيعة اشتراك المرأة في عمليات التصنيع ، وخصوصا بالنسبة لما لاشتراكها في الصناعة من آثار على الاقتصادات القومية للبلدان النامية ، وامكانيات استخدام النساء في الفروع التي اعطيت الأولوية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهن ؛
- ٢ ' والحالة الزراعية والغذائية في البلدان النامية . . . وامكانيات أداء المرأة دورا فعالا فيها بوصفها واسطة للتقدم ومستفيدة من التنمية الريفية ، وخصوصا بالنسبة للظروف الرئيسية للأنشطة الاقتصادية ؛ وعمليات الابداع التقنية والتكنولوجية ؛ وتنفيذ وتعزيز الهياكل الأساسية اللازمة في المجتمعات المحلية ؛ واشتراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق الريفية ؛
- ٣ ' ووضع القطاع الثالث في هيكل العمل - بما في ذلك القطاعات الفرعية لتجارة المفرق وخدمات المساعدة المحلية في المناطق الحضرية والريفية - مع أخذ وضع المرأة في الاعتبار ؛
- ٤ ' وعمليات نقل العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية ، والحاجة الى تمكين المرأة من الوصول الى أحدث الانجازات العلمية والتكنولوجية لكي تستطيع الاشتراك على نطاق أوسع في قطاعات العمل العصرية ، ولكي يمكن الوقاية من الآثار الضارة الممكنة لعمليات الابداع العلمية - التكنولوجية على استخدام النساء ؛
- ٥ ' وأثر عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية ، وخصوصا من حيث أثرها على استخدام النساء وتكوين القوة العاملة النسائية ؛
- ٦ ' والخبرات القومية في توفير التعليم والتدريب للأطفال والشباب والنساء ؛
- ٧ ' والصحة ؛
- ٨ ' ووسائل الاعلام الجماهيرية وتأثيرها في تشجيع اشتراك المرأة في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لتلك البلدان ، عن طريق تقديم صورة جديدة عن المرأة تتوافق والدور الذي ينبغي أن تؤديه في المجتمع ؛
- ٠٠/٠٠

- ' ٩ ' وبرنامج قومية لتحسين أحوال المرأة في المناطق الريفية ؛
- ' ١٠ ' ومنهجيات وسياسات لتنفيذ ومتابعة البرامج والقرارات المعتمدة بالنسبة للمرأة ؛
- ' ١١ ' ووسائل ومجالات التعاون وعمليات تبادل الخبرات فيما بين المنظمات النسائية في بلدان عدم الانحياز ، لزيادة قدرتها على تنفيذ ما في برنامج العمل والقرارات من فروع تتعلق بها .
- ( ب ) وسيقوم مستقو مختلف مجالات التعاون في الموضوعات الرئيسية العامة ، بالتعاون مع البلدان القائمة بالتنسيق في ميدان دور المرأة في التنمية ، واستنادا الى المعلومات الواردة من مكتب التنسيق في نيويورك عن المبادرات والاجراءات المتخذة في هذا الشأن ، بتسهيل عمليات التبادل الثنائية للوفود فيما بين البلدان بغية تشجيع زيادة تبادل الخبرات وتعزيز التعاون .
- ٨- ويوصي بأن تعقد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية المعنية الأخرى ، اجتماعاتها التحضيرية لمؤتمر ١٩٨٥ العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، بعد مؤتمر القمة السابع ، بغية استعراض حالة تنفيذ برنامج العمل هذا فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية .
- ١١- وأعرب اجتماع الخبراء عن عميق تقديره وامتنانه لحكومة كوبا وشعبها لكريم ضيافتهما ، وللعمل التحضيري الذي نفذ والتسهيلات التي قدمت له لينجح في الاضطلاع بعمله .
- ١٢- وبالمثل ، قرر اجتماع الخبراء انه ينبغي عرض تقريره النهائي على المؤتمر الوزاري القادم للحركة لاعتماده .
- ١٣- وألقت السيدة فيلما اسبن الكلمة الختامية في اجتماع الخبراء الرفيعي المستوى المعني بدور المرأة في التنمية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية المعنية الأخرى ، حيث ركزت على أهمية القرارات التي اعتمدت - وخصوصا برنامج العمل - وطلبت الى المشتركين وبقية بلدان الحركة تنفيذها بسرعة وبفعالية ، وفقا لروح مقررات مؤتمر القمة السادس ، الذي عقد في هافانا ، وتوصيات المؤتمر الوزاري المعقود في نيودلهي .

التحفظات

- ١ - الأرجنتين : وضعت تحفظات عامة على الوثيقة .
- ٢ - بنما : الفقرة ٣ ( د ) من الفصل الثاني من برنامج العمل .
- ٣ - بيرو : لا تعارض المشروع الذى قدمه وفد منظمة التحرير الفلسطينية الموقر ، لكنها لم تتلق تعليمات صريحة بتأييده .
- ٤ - جامايكا : الفقرات من ١٦ الى ١٩ من مقدمة برنامج العمل .  
الفقرة ٢٠ من مقدمة برنامج العمل .  
الفقرة ٣ ( د ) من الفصل الثاني من برنامج العمل .
- ٥ - رومانيا : الفقرتان ١٤ و ١٥ من المقدمة ، بشأن الصحراء الغربية .  
الفقرة ٣ ( د ) من الفصل الثاني من برنامج العمل ، المتعلقة بقطع جميع أنواع العلاقات مع اسرائيل .
- ٦ - زائير : الفقرتان ١٤ و ١٥ من مقدمة برنامج العمل ، بشأن مسألة الصحراء الغربية ، لانهما لا تتوافقان ومقررات اجتماع نيودلهي ولان هذه المشكلة قد اوكلت الى احدى لجان منظمة الوحدة الافريقية .  
الفقرة ١٦ ، بسبب الاشارة الواردة فيها الى اتفاقات كامب دافيد .
- ٧ - السنغال : تحفظات على مجمل فقرات مقدمة برنامج العمل ، لانها لا تتوافق واعلان نيودلهي . لكنها تعرب عن تضامنها الأخوى مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والحركة الوطنية لجنوب افريقيا ، وعن دعمها الثابت لكفاحها من أجل التحرر الوطني .
- ٨ - غابون : الفقرة ٨ ، لان كلمة "سهيونية" لا يمكن أن تعتبر مرادفا للعنصرية أو الفصل العنصرى .  
الفقرات من ١٠ الى ٢٠ من مقدمة برنامج العمل .
- ٩ - غانا : الفقرة ٣ ( د ) من الفصل الثاني من برنامج العمل .
- ١٠ - غينيا (جمهورية - الشعبية) : الفقرتان ١٤ و ١٥ من المقدمة ، لانهما لا تتوافقان ومقررات نيودلهي .

- ١١ - مصر : الفقرة ١٦ من مقدمة برنامج العمل ، بما في ذلك الاشارة الى اتفاقات كامب رافيد .
- تحفظات على مقدمة برنامج العمل في حالة اية فقرة لا تتوافق ومواقف الحكومة المصرية .
- ١٢ - المغرب : الفقرتان ١٤ و ١٥ من مقدمة برنامج العمل .
- ١٣ - الهند : وضعت تحفظات عامة على الوثيقة في حالة عدم توافقها واتفاقات اجتماع نيودلهي .

-----